• أرشيف

١٥٩٨ امرأة تعمل في البناء والأخشاب في دمشق..!!

| محمود الصالح

وصل عدد العاملين في القطاعين العام والخاص في مجال البناء والأخشاب إلى ٩٥٩٨ عاملاً وعاملة أكثر من نصفهم في القطاع العام منهم ١٥٩٨ امـرأة، هذا ما تم الكشف عنه خلال المؤتمر السنوي لنقابة عمال البناء والأخشاب في دمشق.

وأشـار خالد الـزركي رئيس النقابة إلى أن هـذا المؤتمر يشكل محطة مهمة لتقييم العمل ومعالجة الكثير من النقاط السلبية وتعزيز القضايا الايجابية ونوه باستعداد عمال سورية بشكل خاص في جانب البناء والأخشاب إلى المساهمة في مشروع إعادة الإعمار. ودعا إلى معالجة مشاكل القطاع العام وتهيئته بشكل جيد للمساهمة في إعادة الإعمار وطالب بضرورة تجديد الآليات وفتح جبهات عمل للشركات الإنشائية ووضع معايير واضحة لاختيار إدارات تتميز بالنزاهة والكفاءة والحس العالي بالمسؤولية وإجراء تقييم دوري لعملها. ووضع آلية مناسبة لرصد ومعالجة حالات الفساد بمختلف أنواعها التي أصبحت خلايا سرطانية تنتشر في جسم الاقتصاد السوري. وطالب أعضاء المؤتمر بتحسين جودة الخدمات المقدمة للعاملين في مجال الطبابة بعيداً عن شركات الضمان الصحي التي أرهقت كاهل العاملين نتيجة انخفاض مستوى خدماتها، وكذلك ضـرورة فـرز المهندسين لتعويض النقص الكبير في عدد الكوادر الفنية، وطالب العمال بوضع آلية جديدة لعمل الأجهزة الرقابية وأن تكون تابعة للهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بشكل مباشر لضمان استقلاليتها ولتبقى بعيدة عن سلطة الإدارة. وشدد العمال على ضرورة تعديل قرار رئاسة مجلس الوزراء فيما يخص مبيت العاملين وتشميل أبناء الريف وخاصة المناطق الآمنة بالمبيت الوظيفي وذلك لتخفيف الأعباء والنفقات المادية التي يتحملها العمال. واشتكى العمال من عدم توافر البيئة المناسبة لعمال القطاع الخاص حيث لا يزال الجزء الأكبر منهم غير مشمولين بالتأمينات الاجتماعية وتشغيل عدد كبير من الأطفال الأحداث وتهديدهم بالتسريح التعسفي وحرمانهم من زيادات الأجور. وطالب أعضاء المؤتمر بضرورة قيام الجهات المعنية بجولات على الورشات الخاصة وعقد لقاءات مع أصحاب العمل لردم الهوة وتقريب وجهات النظر للوصول إلى رؤية مشتركة حول حقوق العمال ومطالبهم.

توسيع صالة الركاب في مطار الباسل الدولي واستكمال ساحات وقوف الطائرات في مطار دمشق..

| فادي بك الشريف

كشفت مصادر وزارة النقل لـ«الوطن» أن هناك خطة يتم العمل عليها بوتيرة متسارعة لتأهيل المطارات السورية، حيث يشهد مطار الشهيد باسل الدولي إعادة تأهيل وتقوية المهبط الحالي مع التأسيسات المدنية للإنارة الملاحية.

وقالت المصادر إن المشروع الآخر يتجلّى بتقديم وتركيب نظام إنارة ملاحية، مع تغذية احتياطية موثوقة في المطار علماً أنه تمّ تركيب أجهزة الإنارة على الممر الموازي ومنطقة التقرب وتجريبها، لتصل نسبة الإنجاز إلى ٩٥٪، وتمّ الاستلام المؤقت للأعمال المنفّذة على الممر الموازي، وبالنسبة لتركيب تجهيزات المهبط الحالي فهي متوقفة لحين إعادة تأهيله.

كما أكدت المصادر توسيع صالة الركاب الحالية والعمل منته ونسبة التنفيذ ١٠٠٪، على حين أن نسبة التنفيذ لملحق العقد /١/ (إنشاء غرف جديدة في مبنى الركاب) ٧٠٪، ومن المتوقع الانتهاء من الأعمال بنهاية الشهر الثالث من العام الحالي.

وبيّنت المصادر أنه فيما يخصّ مشاريع مطار دمشق الدولي، فيوجد مشروع إعادة تأهيل مستودع الوارد- القسم الثاني مع مؤسسة الإسكان العسكرية والعمل مستمر ونسبة التنفيذ ٦٥٪، ومن المتوقع انتهاء المشروع بنهاية شهر آذار المقبل، في وقت يتواصل العمل بمشروع عزل سطح الطابق الثالث من منطقة القدوم لصالة الركاب /١/ مع الشركة العامة للطرق والجسور وتصل نسبة التنفيذ إلى ٣٠٪.

أما المشروع الثالث فيتضمن توريد وتركيب خلايا التوتر المتوسط للسنترال ومبنى الإطفاء مع الشركة العامة لأعمال الكهرباء والاتصالات ومدة التنفيذ ١٨٠ يوماً، بانتظار توريد التجهيزات بعد أن تمّ إجراء الاختبارات في بلد المنشأ وتاريخ الانتهاء النظري منتصف الشهر الخامس.

والمشروع الرابع يشمل استكمال ساحات وقوف الطائرات (العقد الماليزي) في مطار دمشق الدولي، مع مؤسسة الإسكان العسكرية والعمل مستمر، أما نسبة الإنجاز فبلغت ٩٠٪ بانتظار تحسّن الظروف الجوية لاستكمال الأعمال الإسفلتية للأكتاف، وتوريد أجهزة الإنارة الخاصة بالساحات ومن المتوقع الانتهاء بنهاية الشهر الخامس، بالإضافة إلى مشروع توسيع البوابات الأرضية في صالة الركاب /١/، ونسبة التنفيذ ١٠٠٪، والمشروع قيد الاستلام المؤقت، وهنالك أعمال صيانة ساحات وقوف الطائرات، بالإضافة إلى مشروع يتضمن تقديم وتركيب أبراج فائضة لساحات وقوف الطائرات ونسبة التنفيذ ٩٠٪، ومن المتوقع الانتهاء من الأعمال قريبا جداً.

وفيما يخصّ مطار حلب الدولي، فهناك مشروع إعادة تأهيل وترميم الطرق الخدمية والأجزاء المتضرّرة على المناطق المرصوفة، مع الشركة العامة للطرق والجسور، وتمّ تسليم موقع العمل.

ولفتت المصادر إلى العمل على تحسين جميع الخدمات المقدمة في المطارات في مرافقها على اختلاف الخدمات، لتكون المطارات في جهوزية عالية لتقديم الخدمات المأمولة من حيث الشحن ونقل الركاب والترانزيت وغيرها.

نشاط ملحوظ للمروجين في الفترة الأخيرة

فرع الأمن الجنائي في دمشق يضبط في يوم واحد ٦١ كيلو حشيش و٥٠ ألف حبة كبتاغون

| محمد منار حميجو

ضبط فـرع الأمـن الجنائي في دمشق عصابة بحوزتها ٦١ كيلو حشيش وأكثر من ٥٠ ألف حبة كبتاغون في ظاهرة هي الأولى من نوعها تحـدث بضبط هذه الكميات الكبيرة في يوم واحد.

وأكدت مصادر مختصة أن ضبط هذه الكميات الكبيرة يدل على ارتفاع معدل الاتجـار بالمخدرات، معلنة أنه يومياً يتم ضبط مروجين لهذه المواد الخطرة وخصوصاً ما يتعلق بمادة الحشيش.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكدت المصادر أن هناك الكثير من المراهقين يتعاطون مادة المخدرات كأنهم يتعاطون الدخان أو المشروبات، معتبرة أن هذا يدل على انتشار تعاطي المخدرات بين الشباب لدرجة أن هناك من يتعاطى الهيروين.

ورأت المصـادر أن انتشار ترويج المخدرات في البلاد هي جزء من الحرب الاجتماعية التي يتعرض لها السوريون في ظل الأزمة الراهنة.

وأشـارت المصادر إلى أن هناك دول جوار تزرع هذه المواد وهناك محاولات لتهريبها إلى سورية لنشرها، إضافة إلى تهريبها إلى بعض دول الخليج مروراً بـالأردن باعتبار أنها من أكثر الدول ترويجاً للمخدرات.

وقدرت المصادر قيمة المـواد المخدرة التي تتم المتاجرة بها بعشرات الملايين مـن الـدولارات موضـحـاً أن هناك بعض الصفقات تصل إلى الملايين من الـدولارات وهـذا يـدل على كثرة العصابات التي تتاجر بالمخدرات.

وعـن زراعـة هـذه المـواد في سورية أوضحت المصادر أن هناك مواد مخدرة لا يمكن زراعتها في سورية باعتبار أن المناخ البيئي لا يسمح بذلك ولذلك فهي لا تزرع إلا في دول معينة.

وأضافت المصادر: هناك مواد مخدرة تزرع في سورية مثل مادة القنبز التي تستخدم غذاء للطيور، مشيرة إلى أن القانون حظر استيرادها إلا بشروط، منها أن تكون محمصة بشكل جيد لكيلا تستخدم لأغراض أخرى.

وأعلنت المصادر أنه تم ضبط أشخاص كانوا يـزرعـون شجرة القنبز وذلـك بزراعتها بجانب تجمع المياه باعتبار أنها تنمو في هذه الأماكن ولذلك فإن زراعتها سهلة ولا تحتاج إلى الكثير من الجهد.

وأكـدت المـصـادر أن هـنـاك حملة متواصلة لضبط المتعاطين، موضحة أن القانون تعامل معهم على أساس أنهم مرضى وتتم معالجتهم في مراكز صحية خاصة بهم على حين اعتبر من يروج للمخدرات سواء بتهريبها أم بيعها أم زراعتها مجرماً يحاكم بمحاكم الجنائية والعقوبة تصل إلى الأشغال الشاقة.

وبينت المصادر أن المشرع تشدد كثيراً في جريمة المـخـدرات لمكافحتها ومنع انتشارها بين أفراد المجتمع لما تسبب من مخاطر كبيرة منها المساهمة في نشر الجريمة.

وضبطت إدارة مكافحة المخدرات منذ أيام في دمشق عصابة بحوزتها أكثر من ١٨ كيلو حشيش و١٨ ألف حبة كبتاغون كما تم ضبط عصابة في مدينة حلب بحوزتها نحو مليون حبة دواء ومخدرات.

> أشخاص زرعوا شجرة القنبز في سورية.. وصفقات المخدرات بملايين الدولارات

الإرهاب يزيد ساعات التقنين بعد استهداف معمل الغاز بحمص

| حمص - نبال إبراهيم

توقف معمل غاز جنوب المنطقة الوسطى عن العمل وخرجت كمية ٦ ملايين متر مكعب من مادة الغاز عن الخدمة بعد سقوط قذائف صاروخية أطلقها إرهابيو تنظيم داعش الإرهابي أصابت الخط الرئيسي في المعمل.

وذكر مصدر مطلع في محافظة حمص لـ«الوطن»: إن إرهابيي تنظيم داعش في الجبال التدمرية وجبال الشومرية استهدفوا أمس معمل غاز إيبلا ومعمل غاز جنوب المنطقة الوسطى الواقعين في منطقة الفرقلس في ريف حمص الشرقي على طريق التيفور بعدد من القذائف الصاروخية سقطت داخل المعملين وأصابت بعضها خط الغاز الرئيسي في معمل غاز جنوب المنطقة الوسطى ما تسبب بخروج كمية ٦ ملايين متر مكعب من مادة الغاز الواردة إلى محطات توليد الكهرباء عن الخدمة وتوقف المعمل عن العمل.

وأشار المصدر إلى أن استهداف المعمل وخروج هذه الكمية الكبيرة من الغاز سيؤدي إلى ارتفاع شديد في ساعات التقنين، لافتاً إلى أن معدات وتجهيزات معمل غاز إيبلا ألحقت بها أضرار جسيمة أيضاً نتيجة الاستهداف.

مستثمر «الاستهلاكية» في السويداء... تزوير واحتيال!!

| السويداء- عبير صيموعة

كشف التقرير التفتيشي المعتمد بالرقم ٢٢/٥٣/١٠/و.س تاريخ ٢٠١٧/١/١٦ الصادر عن الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش نتائج تحقيق المخالفات المرتكبة من المستثمر طارق. م في عقد استثمار جزء من عقار عائد لفرع المؤسسة العامة الاستهلاكية بالسويداء (الذي أشارت إليه «الوطن» سابقاً وجرى تسليط الضوء على تلك المخالفات)، حيث جاءت نتيجة التحقيقات بالنسبة لعقد الاستثمار المبرم بين المستثمر (طارق. م) وفرع المؤسسة العامة الاستهلاكية بالسويداء، ثبوت استغلال المستثمر «طارق» للبس الحاصل بكتاب فرع استهلاكية السويداء حين وجهت إدارة الفرع كتابها رقم ٣/٢/٤٦٥ إلى مجلس مدينة السويداء متضمناً إعلامه بأنه لا مانع من منح المستثمر الترخيص التجاري اللازم للقيام بالعمل التجاري الذي يرغبه من دون الإشارة إلى مساحة موقع الاستثمار (الفضلة)، حيث سعى لاستخراج رخصة بناء بكامل المساحة المتاحة من دون إعلام الفرع أو أخذ موافقته وبالتالي تصرف بما ليس له حق التصرف به وحمل البلدية على منحه رخصة بناء لا يستحقها وليس مفوضاً باستخراجها أصلاً، ما اعتبره معد التقرير جرم احتيال تطاله أحكام المادة ٦٤١ من قانون العقوبات العام، هذا من جهة ومن جهة ثانية استعماله تفويض فرع المؤسسة لرئيس الدائرة القانونية في الفرع (ركان. ص) بالتوقيع على كل ما يتعلق باستثمار فضلة العقار المذكور المستثمرة لدى نقابة المهندسين وقيامه بالاستناد إلى هذا الكتاب بالتوقيع تفويضا من الفرع على استمارة مالكي العقار، كما أشار التقرير إلى إلحاق المسؤولية برئيس الدائرة القانونية مشاركة مع العاملة لدى مركز خدمة المواطن (ريم. ه) التي قامت بتنظيم الاستمارة لإغفالها إرفاق كتاب فرع الاستهلاكية بطلب الترخيص.

هذا ولفت التقرير إلى وجود تقصير من المعنيين في بلدية السويداء لجهة استكمال إجراءات الترخيص (تنظيم وتدقيق ومنح) من دون وجود وثيقة تفوض المستثمر وهم (علاء-ب) و(حسين. ن) و(ابتسام. ع) و(خلود. ر) مستوجباً مساءلتهم مسلكياً لعدم ثبوت وجود تواطؤ بينهم وبين المستثمر (ملاك) مع تجاوز مساءلة عاملتي الديوان في فرع الاستهلاكية (نوال. ش) و(ناديا. ج) وذلك لانتهاء خدمتهما لبلوغهما الستين من العمر على الرغم من تسليم المستثمر كتاب التفويض باليد بدلاً من إرساله إلى نقابة المهندسين.

هذا وبيّنت الخبرة الفنية قيام المستثمر أثناء الحفر بإزالة برندا ودرج من المدخل الرئيسي لمجمع المزرعة الاستهلاكي وتعذر إعادة الحال إلى ما كانت عليه بسبب تنفيذ سقف القبو بمنسوب أعلى من البرندا وتصميم مدخل القبو في موقع لا يفسح المجال لإعادة الدرج، وهذا الفعل برأي معد التقرير ينطوي على تخريب لرأس المال الثابت بشكل متعمد وتطاله أحكام المادة ٣ من قانون العقوبات الاقتصادية ويشاركه هذه المسؤولية كمتدخل العامل لدى مجلس مدينة السويداء (وائل. ب) لإغفاله وجود البرندا والدرج عند الكشف الفني ما يثبت وجود تواطؤ بينهما وألحق ضرراً بممتلكات الفرع.

وأشار التقرير إلى ثبوت وجود تقصير واضح لدى كل من رئيس الدائرة المالية (شفيق. ح) ورئيس الدائرة القانونية (ركان. ص) لدى فرع الاستهلاكية لجهة منحهما الإذن للمستثمر المذكور للشروع بالعمل من دون الاطلاع على الترخيص الذي استخرجه.

واعتبر معد التقرير قيام المستثمر بطمس معالم الجدار الأثري الذي ظهر أثناء الحفر وعدم تجاوبه مع كتاب دائرة آثار السويداء مخالفة تطالها أحكام المادة ٥٨ من قانون الآثـار لينتهي معد التقرير بالإشارة إلى أن أساس العقد المبرم بين فرع الاستهلاكية والمستثمر(ملاك) كان لاستثمار مساحة محددة، لكن الأخير لجأ إلى التزوير والاحتيال لتخريب رأس مال المؤسسة والامتناع عن إصلاحه رغم مطالبة الإدارة، ما يستدعي برأي معد التقرير دعوة الإدارة لسحب الاستثمار منه وإعادة طرح العقار نفسه مجدداً للاستثمار بوضعه الراهن واعتبار كل ما قدمه المستثمر من دون علم الإدارة أو موافقتها تبرعا وترك رخصة البناء بتصرف لجنة العمل لدى الإدارة العامة للنظر بإلغائها من عدمه وسعيها إلى تصحيح أوصاف العقار بالتنسيق مع مديرية المصالح العقارية.

هذا وانتهى التقرير باعتماد مقترح إحالة كل من المستثمر (طارق. م) والمراقب الفني لدى شعبة الرخص بمجلس المدينة (وائل. ب) إلى القضاء المختص وإيقاع الحجز الاحتياطي على أموالهما المنقولة وغير المنقولة وأموال زوجة المستثمر (هند. ب) واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتصحيح أوصاف العقار المشاد عليه مجمع المزرعة الاستهلاكي في السويداء، إضافة إلى دعـوة محافظ السويداء للعمل على فرض عقوبة الحسم ٥٪ لمدة ستة أشهر بحق العاملين لدى شعبة الرخص في مجلس مدينة السويداء وهم (علاء. ب) (حسين. ن) (ابتسام. ع) وذلك للأسباب الواردة في متن التقرير، وإنهاء تكليف المهندسة (خلود. ر) من مهام رئاسة شعبة الرخص لدى مجلس المدينة لتقصيرها في تدقيق وثائق رخصة البناء وفقا للأصول، إضافة إلى دعـوة المديرية العامة للآثار والمتاحف للعمل على التدخل بالدعوى العامة التي ستقام بحق (طارق. م) واتخاذ صفة المدعي الشخصي للمطالبة بالأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بها بسبب فعله، كما أكد التقرير إصدار القرار رقم ٤١ تاريخ ٢٠١٧/١/١٦ بإحالة موظفة مركز خدمة المواطن (ريم. ه) إلى المحكمة المسلكية في دمشق.

اتحاد الصحفيين يدخل إلى حلبة «الفائض» في التلفزيون

| الوطن

مع أن قوائم الفائض في الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون استكملت فصولها الأخيرة مع توزيع نحو ٤٢٤ عاملاً لدى الهيئة على نحو ٢٤ وزارة في الدولة تراوحت حصة الوزارة بين ٥-٤٠ عاملاً.

تجاوزت سخونة اللقاء الذي عقده أمس اتحاد الصحفيين مع من شملتهم قوائم ما بات يطلق عليها في الوسط الإعلامي «الفائض» الكثير من الخطوط التي عادة ما تضبط مثل هذه اللقاءات لتضطر رئيس الاتحاد موسى عبد النور للتدخل لأكثر من مرة وضبط إيقاع المداخلات عبر لجوئه إلى أصول إدارة مثل هذه الجلسات.

ورغـم أن رئيس الاتحـاد اعتبر أن قضية نقل العاملين الإعلاميين من الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون إلى وزارات الدولة المختلفة هي قضية جوهرية وربما يرتبط مصيرها بمكانه الاتحاد وحضوره في المشهد الإعلامي حيث أكد أن الاتحاد مستمر بالعمل على معالجة هذه القضية إلى آخر الطريق وفي حال فشل الاتحاد «فعلى الدنيا السلام».

لكن مداخلات الإعلاميين من مذيعين ومحـرري نشرات أخبار ومعدي ومخرجي برامج وغيرهم من العاملين في الهيئة ممن شملتهم قائمة الفائض كان سقفها أعلى معتبرين أنه تم التضحية بهم لأنهم الحلقة الأضعف.

وقال الصحفي معين إبراهيم إن الفائض حقيقة موجودة في كل مؤسسات الدولة والجهات العامة لتبني الدولة دوراً اجتماعياً في استيعاب أكبر قدر ممكن ممن هم في سن العمل وأن الأمر لا يقتصر على الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون. وهـو ما شاطره به الصحفي معذى هناوي من جريدة تشرين عندما استشهد بواقع وزارة الصناعة وتعطل معظم شركاتها عن الإنتاج بينما ما زالت الدولة ملتزمة بدفع أجور عامليها.

بينما أكد معين إبراهيم أن الفائض في الهيئة تم تصنيعه عبر إلغاء بعض القنوات التلفزيونية والإذاعـة وأن عدم تشغيل العاملين يدل على مؤشرات ضعف إداري وعدم القدرة على استثمار كوادر الهيئة واعتبر أن القرارات الصادرة بخصوص الفائض غير قانونية.

بينما اعتبر المذيـع نـورز إبراهيـم أن هناك الكثير من الأولويات وقضايا الفساد في الهيئة كان من الأولى معالجتها قبل التوجه لنقل العاملين بغير وجه حق إلى وزارات الدولة الأخرى ومنها إعادة تدوير المديرين ورؤساء الدوائر حيث يتم إعفاء مدير من مكانه ثم يحافظ عليه بتكليفه بإدارة أخرى إضافة إلى أن طرق التعيين غير النظامية عبر توظيف الأب لأبنائه أو أخوته وأقاربه وهناك حالات منها ٧ أفراد من عائلة واحدة في الهيئة كلها مؤشرات فساد لجهة آليات التعيين المتبعة بالهيئة.

كما أشارت ريم الموسى أنه تم خلال الفترة الماضية تعيين أكثر من ١١٠٠ شخص جديد في الهيئة على نظام الأوامر الإداريـة وبين كل هذا الغضب من قبل الحاضرين على متخذي قرارات الفائض والتي وصلت لدى البعض منهم لتنظيم وقفات احتجاجية طالبوا اتحـاد الصحفيين أن يرخص لها.

أكد رئيس اتحاد الصحفيين موسى عبد النور في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه يتم العمل حالياً على استيفاء ملف يحضر له الاتحاد يتضمن جميع حالات التجاوز والأخطاء التي تعرض لها الإعلاميون في الهيئة والتي رتبت وضعهم في قائمة الفائض ونقلهم إلى وزارات الدولة للشروع برفع دعوى قضائية واحدة باسم الاتحاد إذا كان يسمح النظام الداخلي للاتحاد بذلك وفي حال عدم جـواز ذلك سيكون الاتحاد مساعداً برفع مثل هذه الدعوى ويقدم كل الدعم الممكن إضافة إلى عرض هذا الملف على الجهات الوصائية والمعنية لبيان حقيقة الأمـر وأن هناك بعض الجهات الوصائية أظهرت للاتحاد دعمها لإنصاف الإعلاميين.

وأن الاتحاد يسعى لمعالجة الأمور ضمن العمل المؤسساتي وضمن الأنظمة والقوانين المتبعة والنافذة وأن الاتحاد سيقوم بكل ما يستطيع لمعالجة هذا الأمر.

> عبد النور: نؤيد معالجة الموضوع ضمن المؤسسات وليس الاعتصامات